الأمم المتحدة

A/C.3/71/SR.46

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
8 November 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثالثة**

**محضر موجز للجلسة السادسة والأربعين**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد ميخيا فيليس ..... (كولومبيا)

المحتويات

البند ٢٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدّمة من المقرّرين والممثلين الخاصّين (تابع)

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-19510 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠.

## البند ٢٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة

مشروع القرار *A/C.3/71/L.15*: تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

١ - **السيدة سولاما** (بوركينا فاسو): عرضت مشروع القرار وتكلمت باسم المجموعة الأفريقية قائلة إن القضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أمر راسخ بقوة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فالهدف ٥-٣ يتناول، على وجه الخصوص، الممارسات الضارة التي أشير إليها بوضوح باعتبارها عقبات تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن شأن القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الممارسات الضارة، من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، أن يسهم، لا في تحقيق الهدف ٥ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فحسب، بل في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، وذلك بفضل الطابع الشامل الذي تتسم به المسائل الجنسانية. وإن مشروع القرار يشدد على الحاجة إلى اتباع نهج شامل ومتعدد التخصصات من أجل القضاء على هذه الممارسة، فضلا عن الحاجة إلى تحسين جمع البيانات، وتحديد التركيز على برامج محددة، وتوفير موارد إضافية للقضاء عليها. وأشارت إلى أن تقرير الأمين العام (A/69/211) يتضمن توصيات ملموسة بشأن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية من أجل القضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وقد أُخذت تلك التوصيات في الاعتبار في مشروع القرار.

٢ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن أنتيغوا وبربودا وبالاو والصين وفيت نام ولبنان، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

## البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

### (ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُّهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

مشروع القرار *A/C.3/71/L.22*: حقوق الإنسان والفقر المدقع

٣ - **السيد تينيا هاسيغاوا** (بيرو): قال إن الفقر المدقع الواسع الانتشار يقيد القدرة على التمتع بحقوق الإنسان، ويضعف الديمقراطية والمشاركة الشاملة. وقد أقرت الحكومات، في مشروع القرار، بأن الفقر بجميع أشكاله هو أبرز التحديات التي يواجهها العالم، وأن القضاء عليه أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة. ذلك أن القضاء على الفقر وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع، من دون استثناء أحد، أمور من شأنها أن تسهم في تحقيق نموذج للتنمية المستدامة، يعود بالنفع على الأجيال الحاضرة والمقبلة على السواء.

٤ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن الأرجنتين وأنتيغوا وبربودا وباراغواي وبنغلاديش وتيمور ليشتي ومنغوليا وهايتي وهندوراس، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار *A/C.3/71/L.27*: وقف العمل بعقوبة الإعدام

٥ - **السيد سوخي** (منغوليا): عرض مشروع القرار قائلاً إن نص المشروع يتضمن تركيزاً مشدداً على أهمية إجراء مناقشات على الصعد الوطنية والإقليمية بشأن التخلي عن عقوبة الإعدام، وتبادل الخبرات من جانب الدول التي نجحت في الإبقاء على الوقف الاختياري للعقوبة، إلى جانب الإشارة إلى الحق في اللجوء إلى إجراءات العفو الخاص والرأفة.

٦ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتوغو وساموا وسيراليون والصومال وفيجي وموزامبيق وهايتي، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار *A/C.3/71/L.29*: إعلان بشأن الحق في السلام

٧ - **السيد أموروس نونيز** (كوبا): قال إن مشروع القرار الحالي يستجيب للتوصية الواردة في قرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/RES/32/28، وهو وسيلة لإذكاء الوعي بمختلف عناصر الحق في السلام. فعلى الرغم من أن الطريق إلى السلام وعر، فإن جميع الإجراءات التي تعزز السلام وتحميه من شأنها أن تشجع على التعاون والتضامن والحوار القائم على الاحترام ونبذ الاختلافات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الدينية أو الثقافية أو التقليدية. وإن إعلان الحق في السلام هو خطوة أولى هامة في عملية تحديد التحديات المشتركة والممارسات الجيدة. ومن شأنه أن يسهم في تحقيق التعايش السلمي بين الأمم، وأن يوجه رسالة قوية بشأن الالتزام بتعزيز الحق في السلام والحياة وحمايته.

٨ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن بيلاروس وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب أفريقيا والصين والكاميرون وزمبابوي وميانمار، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

**البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها** (تابع)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدّمة من المقرّرين والممثلين الخاصّين** (تابع)

مشروع القرار *A/C.3/71/L.24*: حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية

٩ - **السيدة آل ثاني** (قطر): عرضت مشروع القرار، فقالت إن مقدمي مشروع القرار أجروا مشاورات على نطاق واسع مع الدول الأعضاء، وأعدوا مشروع قرار متوازن وموضوعي يعطي صورة دقيقة عن النزاع القائم. وهو يعتمد إلى حد بعيد على الصياغة المستخدمة في القرارات السابقة، ويحتفظ بجزء كبير من مضمونها. غير أنه يعكس أيضا التطورات الأخيرة، كالتصعيد الأخير في الهجمات التي تشن على المدنيين في حلب وغيرها من المناطق المحاصرة، والهجوم المروّع على قافلة معونة تابعة للأمم المتحدة الذي وقع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وأشارت إلى أن مشروع القرار يرحب بتقريري آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة لآب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اللذين حددا أن القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) هي المسؤولة عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وهو يدعو إلى العودة إلى وقف الأعمال القتالية، ويطالب جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري، بوقف هجماتها على المدنيين. ويتناول القرار أيضا الحالة الإنسانية المتردية، وما يترتب على الأزمة السورية، بما في ذلك أزمة اللاجئين، من أثر على الصعيد العالمي.

١٠ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن إستونيا وألمانيا وبلجيكا وجزر القمر وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وجورجيا والصومال وعمان ولاتفيا ولكسمبرغ وليتوانيا وموريتانيا وهولندا واليابان واليمن، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وأفاد بأن النسخة الفرنسية من مشروع القرار سوف يعاد إصدارها لأسباب فنية.

١١ - **السيد قاسم آغا** (الجمهورية العربية السورية): قال إن مشروع القرار حافل بالتضليل والمغالطات والكذب، ويؤكد حالة العجز السياسي لنظام آل سعود وشركائه،

وفقراته منسوجة بعقدة نقص تجاه سوريا وشعبها. وعلاوة على ذلك، فقد أوضح العدوان السعودي على اليمن وسوريا أن داء العدوان يأكل صاحبه من الداخل في نهاية المطاف. وتساءل كيف للسعودية، وهي الدولة غير الطرف أصلاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حتى الآن، أن تنبري لتقديم مشروع قرار ضد سوريا، الدولة الطرف في ذلك العهد منذ عام ١٩٦٩؟ وكيف لها أن تشتري مقعداً لها في مجلس حقوق الإنسان.

١٢ - ومضى قائلاً إن وفد بلده يعرب عن أسفه الشديد لمحاولة بعض الوفود استغلال عمل اللجنة الثالثة بشكل متكرر خدمة لأهدافها السياسية التدخلية المخالفة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. فتقديم مشروع قرار ينتقد ما يسمى ”حالة حقوق الإنسان في سوريا“ إنما هو مفارقة عجيبة، لأن النظام السعودي هو آخر من يحق له التحدث عن حقوق الإنسان في هذه المنظمة الدولية، نظراً لسجل التخلف الإنساني والقانوني الذي يتمتع به في هذا المجال. وتساءل هل النظام السعودي مستعد وجاهز لتطبيق قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب (جاستا) الذي اعتمده الكونغرس الأمريكي مؤخرا، ولا سيما بعد ثبوت ضلوع هذا النظام وإرهابيي تنظيم القاعدة في الأعمال الإرهابية ضد الأبرياء في نيويورك في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

١٣ - وأردف قائلاً إنه لم يعد خافيا على أحد أن النظام السعودي هو الداعم والممول الرئيسي للمجموعات الإرهابية الوهابية التكفيرية المسلحة التي تنتهك حقوق الإنسان في بلاده وفي العديد من عواصم العالم. فالإرهاب السعودي ليس جديدا في المنطقة والعالم، وبصماته السوداء لا تزال في أفغانستان ونيكاراغوا والعراق وليبيا واليمن وفرنسا وبلجيكا. وهذا النظام يرعى الإرهاب أيضا في المنطقة الشرقية والجنوبية في المملكة العربية السعودية نفسها. وفي واقع الأمر، ففي رسائل إلكترونية سرية حصل عليها موقع ويكيليكس، أشار كل من هيلاري كلينتون، المرشحة الرئاسية للولايات المتحدة، وجو بايدن، نائب رئيس الولايات المتحدة، بوضوح لا لبس فيه إلى انخراط النظامين السعودي والقطري في الإرهاب. وعلاوة على ذلك، وفرت إيصالات عملاء وصور فوتوغرافية إثباتات قاطعة بأن حوالي ٦ ٠٠٠ مركبة اشترتها المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة والأردن من شركة تويوتا للسيارات نقلتها تلك البلدان إلى إرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في سوريا.

١٤ - وواصل حديثه قائلاً إنه لا يمكن تجاهل الفضيحة الأخلاقية التي مارس بها النظام السعودي ابتزازا على الأمين العام من أجل سحب اسم التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية من قائمة الأطراف التي مارست في اليمن جملة أمور منها أعمال قتل أو تشويه للأطفال أو كانت ضالعة في هجمات شنت على المدارس والمستشفيات، من تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح (A/70/836) - فمن المعروف جيدا أن المملكة العربية السعودية هددت بوقف المساعدات المالية وقطعها عن برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، لا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، إن لم يوافق الأمين العام على رفع التحالف من تلك القائمة.

١٥ - ومضى قائلا إن النظام الاستبدادي الذي يتبناه آل سعود هو نسخة طبق الأصل من نظام الفصل العنصري، حيث يواصل حرمان الشعب السعودي من أبسط حقوقه الأساسية، وقد استولى على ثروة المملكة العربية السعودية الهائلة لاستخدامها حصرا لفائدته هو. وفي حقيقة الأمر، فقد هزت الفضيحة التي كشف عنها الاقتصادي السعودي حمزة

السالم المجتمع السعودي مؤخرا عندما وجه الانتباه إلى اختفاء مبلغ تريليون ريال سعودي من خزينة الدولة السعودية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦؛ ولا شك في أن هذا المبلغ الهائل سرقه أفراد نظام آل سعود.

١٦ - وواصل حديثه قائلا إن السعودية دولة بوليسية قمعية يستخدم حكامها الخطاب الوهابي لتركيع الناس وتجويعهم. فجميع أولئك الذين يجرؤون على انتقاد الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام السعودي مصيرهم السجن؛ ومن النقاد البارزين الذين اعتقلتهم سلطات آل سعود لمرات عديدة عضوان كبيران في لجنة الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، وهما عبد الله الحامد ومحمد القحطاني. وبالمثل، تم اعتقال أعضاء في اللجنة السعودية للدفاع عن الشريعة وحبسهم منذ عام ١٩٩٣ لتجرؤهم على الدعوة إلى تحسين القضاء السعودي، والإفراج عن السجناء السياسيين، وإنهاء الاعتقال التحفظي. وجرى اقتحام السجون ضد المعتصمين داخل السجون السعودية الذين احتجوا على ظروفهم في السجون، بل واعتقل مئات من النساء السعوديات اللواتي اعتصمن تنديدا بالمعاملة المريرة لذويهم وأبنائهم المختطفين في سجون آل سعود.

١٧ - وفي الوقت نفسه، فقد حكم القطريون على الشاعر محمد العجمي بالسجن المؤبد بسبب انتقاده للقيود المفروضة على الحريات في قطر. والنظام القطري آخر من يحق له التحدث عن حقوق الإنسان لكونه راعيا للإرهاب التكفيري، فلا دستور يحكمه ولا شعب يتمتع بحق الانتخاب. علاوة على ذلك، فإن ضلوع نظام آل ثاني الحاكم في الإرهاب التكفيري أمر معروف جيدا، فقد أكدته حادثة السفينة ''لطف الله ٢''، حيث يرسل النظام أسلحة وعتاداً إلى الإرهابيين في سوريا عن طريق أحد المرافئ اللبنانية.

١٨ - وفي الختام، حذر الدول الأعضاء من الوقوع في حبائل الشذوذ الفكري السعودي القطري، الذي يتعارض والموقف المبدئي لحركة دول عدم الانحياز الرافض لمناقشة قرارات تتناول بلداناً بعينها في ما يتعلق بحالات حقوق الإنسان في الدول الأعضاء.

مشروع القرار *A/C.3/71/L.25*: حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

١٩ - **السيد بلانشارد** (كندا): قال إن كندا تعرض مشروع القرار مرة أخرى في عام ٢٠١٦ لتعرب مجددا عن الشواغل الخطيرة لدى المجتمع الدولي في ما يتعلق بسجل حقوق الإنسان في إيران، ولدعم إجراء تحسين في هذا الصدد. وأشار إلى أن مشروع القرار لا يسعى إلى توجيه أصابع الاتهام، بل يسعى إلى العمل بصورة مجدية مع إيران، بتحديد المجالات المثيرة للقلق والخطوات التي يمكن أن تتخذها إيران للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

٢٠ - واستطرد قائلا إن المشاورات المتعددة التي أجريت، ومنها مشاورات مع البلدان التي جرت العادة أن تعارض القرار، ومع إيران نفسها، أسفرت عن قرار أقوى رحب بالتقدم المحرز، وإن لم يحجم عن إبراز الشواغل في هذا الصدد. ويعكس النص حدوث تطورات إيجابية، بما في ذلك مشاركة إيران في الاستعراض الدوري الشامل، وزيادة اتصالها بالمقرر الخاص، واستعدادها لإجراء حوارات على الصعد الثنائية بشأن حقوق الإنسان، بل إنها أعربت أيضا عن قلق شديد بشأن العديد من المسائل، مثل أحكام الإعدام التي صدرت بعد محاكمات شابتها عيوب كثيرة؛ والارتفاع المثير للانزعاج في معدل عمليات الإعدام؛ واستمرار التمييز ضد المرأة والأقليات العرقية والدينية؛ والاستمرار في تجاهل الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمات العادلة.

٢١ - وأضاف قائلا إنه ما من بلد، بما في ذلك كندا، يتمتع بسجل مثالي في مجال حقوق الإنسان. غير أن المهم هو الاعتراف بأوجه القصور ومعالجتها بتفانٍ وعلانية وبصورة مجدية، وهو ما يلتمسه مشروع القرار من إيران.

٢٢ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقا انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٢٣ - **السيد دهقاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن عدم الصدق في عرض مشروع القرار المقدم من كندا لن يؤدي إلا إلى تعميق عدم الثقة بين الجانبين. فأسوأ الفظائع في التاريخ الحديث إنما يرتكبها أقرب حلفاء كندا وغيرها من مقدمي مشروع القرار. وإيران مستهدفة بوضوح في منطقة الشرق الأوسط لأنها لم تخضع لأي ضغط سياسي. ومما يؤسف له أن اللجنة الثالثة تنجر مرة أخرى نحو اتخاذ قرار متحيز ومسيّس إلى حد بعيد يزيد من تآكل مصداقية الأمم المتحدة.

٢٤ - وأضاف قائلاً إن الوقت قد حان لأن تكف كندا عن هذه الأفعال العقيمة، وأن تعالج مسائل حقوق الإنسان الخاصة بها، تلك التي ما زالت قائمة منذ أمد طويل، كالانتهاكات المنهجية والتاريخية لحقوق الشعوب الأصلية. ومن دواعي الأسف أن كندا لا تبدي أي رغبة صادقة للعمل على نحو مجدٍ في معالجة العيوب التي تعتور القرار، خلافا لما قاله ممثل كندا للتو.

مشروع القرار *A/C.3/71/SR.26*: حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول (أوكرانيا)

٢٥ - **السيد يلتشينكو** (أوكرانيا): عرض مشروع القرار قائلا إن الاتحاد الروسي لا يزال يحتل جمهورية القرم المستقلة ذاتيا ومدينة سيفاستوبول منذ شباط/فبراير ٢٠١٤. ووفقا لتقارير بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، فقد تدهورت حالة حقوق الإنسان في شبه الجزيرة بصورة خطيرة منذ بدء الاحتلال. وأُبلغ عن وقوع انتهاكات جسيمة، بما في ذلك عمليات قتل خارج نطاق القضاء، وعمليات اختطاف، واختفاء قسري، وتمييز، وعنف، واحتجاز تعسفي. ومَنَع الاتحاد الروسي ممثلي الآليات الدولية لحقوق الإنسان من الوصول إلى شبه الجزيرة.

٢٦ - وأضاف قائلاً إن الهدف الرئيسي من مشروع القرار هو حث الاتحاد الروسي على الوفاء التام بالتزاماته، بوصفه سلطة قائمة بالاحتلال، والسماح للآليات الدولية لحقوق الإنسان بالوصول إلى شبه الجزيرة، وتقديم تقارير عن الحالة وفقا للولاية المنوطة بها. ويهدف القرار أيضا إلى إسماع صوت ٢,٥ مليون شخص في شبه جزيرة القرم يعانون من نظام استبدادي. فلا يمكن اعتبار مشروع القرار أنه ''خاص ببلد محدد''، لأنه لا يستهدف أراضي البلد الثالث، بل يستهدف الأراضي الأوكرانية.

٢٧ - وأعرب في الأخير عن دهشته من منع الأمانة العامة وفدَه من تعميم مذكرة مفاهيمية تتعلق بمشروع القرار. ودعا الوفود المهتمة إلى أن تأخذ نسخة من المذكرة من رفّ الوثائق في جانب غرفة الاجتماع.

٢٨ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن ألبانيا وأيرلندا وإيطاليا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا ومالطة والنرويج واليابان، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وفي ما يتعلق بتعميم الوثائق الإضافية في غرفة الاجتماع، قال إن الأمانة العامة قررت أي وثائق غير رسمية يمكن توزيعها، وقد جرت العادة بأن توزع البيانات فقط، وأحيانا منشورات الأمم المتحدة الرسمية. غير أن بإمكان الوفود أن تترك المواد التي تود أن تسترعي انتباه الوفود الأخرى إليها على الطاولات الموجودة في جانبي الغرفة.

٢٩ - **السيد زاغاينوف** (الاتحاد الروسي): قال إن الجدير بالوفود أن تصوت ضد مشروع القرار الخاص ببلد محدد. وأشار إلى أن من الأمور المضللة والتي ليست ضمن اختصاص اللجنة الثالثة إدراج أحكام بشأن الوضع القانوني الدولي لإقليم بعينه. فالوثيقة ذاتها منحازة، ولا تذكر العواقب السلبية للإجراءات التي اتخذتها السلطات الأوكرانية بحق سكان القرم: فقد أغلقت أوكرانيا سبل الوصول إلى شبه الجزيرة من طريق البحر، وهو ما تسبب في حدوث أضرار لا توصف لدى المزارعين المحليين والنظام الإيكولوجي؛ وفُرض حظر على التجارة بين أوكرانيا وشبه جزيرة القرم؛ ونسف معتدون مجهولون أربعة أبراج لنقل الطاقة، فتركوا السكان المحليين من دون تدفئة وكهرباء أثناء فصل الشتاء البارد؛ وقد عانى السكان المحليون من القرارات التي اتخذتها الحكومة الأوكرانية من أجل الحد من إمكانيات الوصول إلى الخدمات المصرفية؛ ثم إن بلدان الاتحاد الأوروبي، في حالة من التمييز الصارخ، رفضت إصدار تأشيرات للمواطنين الروس الموجودين في شبه جزيرة القرم، وذلك لغاية واضحة وهي معاقبتهم على اختيارهم الوقوف إلى جانب الاتحاد الروسي. وأفاد بأن مشروع القرار يتجاهل أيضاً انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب الخطيرة التي ارتكبتها السلطات الأوكرانية، وقد سجل بعضاً منها مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومن ذلك الاحتجاز غير القانوني، والتعذيب، والمعاملة اللاإنسانية، والاعتداء الجنسي على السجناء، والاختطاف، والاختفاء القسري، والاضطهاد لدوافع سياسية، والتهديدات، والاعتقال التعسفي. وقد أعربت المفوضية عن قلقها إزاء بطء تقدم التحقيقات في الأعمال التي ترتكبها القوات العسكرية وقوات الأمن الأوكرانية بناء على تقارير أعدتها بعثة المفوضية. أما واضعو مشروع القرار فقد رحبوا بتلك التقارير المتعلقة بتقصي الحقائق، وهو ما يعني أنهم يتفقون وما ورد في تلك التقارير من معلومات.

٣٠ - واستطرد قائلاً إن الوفد الأوكراني يدعي أن هدفه هو ضمان رصد حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم، وإمكانية الوصول إلى المنطقة، ولكن ذلك يبدو ذريعة لتجنب مواصلة أعمال الرصد في أوكرانيا ككل. وقال إن مشروع القرار لم يشر إلى تقرير صدر مؤخرا عن وفدٍ لمجلس أوروبا إلى شبه جزيرة القرم، وهو تقرير ورد فيه أن الوفد لم يُمنع من الاجتماع بعدد كبير من ممثلي المجتمع المدني، والطوائف الدينية، والأقليات القومية، ووسائط الإعلام، ولربما كان ذلك لأن واضعي مشروع القرار يرون أن التقرير ليس مناهضاً للروس بما فيه الكفاية. وبدلا من ذلك اختاروا الأخذ بمجموعة من الآراء صادرة عن أشخاص لم يزوروا المنطقة. أمّا زيادة عمليات الرصد وإمكانيات الوصول فليست بدافع الحرص على شعب القرم، ولكن يقصد بها أن تكون حملةً لتلطيخ سمعة الاتحاد الروسي، ومحاولةً لتصعيد الضغط عليه.

٣١ - وأضاف يقول إن التشريعات الروسية والمعاهدات الدولية، في واقع الأمر، هي التي تطبَّق في جميع أنحاء شبه جزيرة القرم، والسكان يتمتعون بجميع سبل الانتصاف القانونية المكفولة بموجب القانون الروسي. وتُتّخذ أيضا تدابير محددة من أجل تعزيز الانتعاش السياسي والاجتماعي والروحي للسكان هناك، الذين تعرضوا للإبعاد غير القانوني، والقمع السياسي في أربعينات القرن الماضي.

٣٢ - وواصل حديثه قائلا إن مشروع القرار سياسي بحت، واتخاذه سيزيد في تقويض الثقة في اللجنة الثالثة، ويبين كيف أصبحت صدامية ومسيّسة. وشجع الدول الأعضاء على عدم الاستسلام للضغط الذي يمارسه رعاة أوكرانيا، وعلى النظر في الوثيقة بموضوعية. وقال إن دفع السلطات

الأوكرانية إلى اعتماد خطاب يتسم بمزيد من الكراهية ضد كل ما هو روسي، وزيادة ثقتها بإمكانية إفلاتها من العقاب، سيرسخا اعتقادها بإمكانية إفلاتها من العقاب، ويقوّي عزمها على عدم السعي من أجل التوصل إلى حل للنزاع في أوكرانيا، وفقاً لاتفاقات مينسك.

٣٣ - **السيد يلتشينكو** (أوكرانيا): قال إن هذه ليست المرة الأولى التي قدم فيها وفد الاتحاد الروسي حججا سخيفة. فيبدو أن الوفد الروسي لا يزال منذ آذار/مارس ٢٠١٤ يعيش فيما يشبه واقعاً موازياً ملتوياً. فإذا كانت الأمور في القرم وردية بالقدر الذي يدعيه الممثل الروسي، فليس ثمة إذن أي مشكلة في فتح شبه الجزيرة لآليات الرصد الدولية، على نحو ما تقترحه حكومته في مشروع القرار.

٣٤ - واختتم حديثه قائلا إن الفقرتين الأخيرتين من قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦٢ الصادر في آذار/مارس ٢٠١٤، بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا، تشيران بوضوح إلى أن الاستفتاء الذي استخدمته حكومة الاتحاد الروسي لإضفاء الشرعية على محاولتها ضم شبه جزيرة القرم ليست له أي شرعية.

**البند ٦٣ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان** (تابع) (A/71/53 و A/71/53/Add.1 و A/71/53/Add.2)

٣٥ - **السيدة سكوت** (ناميبيا): قالت إن على مجلس حقوق الإنسان أن يعطي الأولوية لمنطقة الجنوب الأفريقي، وخاصة بلدها، عندما يقرر أي دول أعضاء ينبغي أن تتلقى زيارات من أجل تعزيز قدرتها على الوفاء بمتطلبات عملية تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات. وليتسنى الحفاظ على الزخم، فإن حكومتها تطلب المساعدة لتعزيز هياكل الإبلاغ والمتابعة المشتركة بين الوزارات فيها، وهو ما سيشمل تطوير قواعد بيانات لأغراض الرصد.

٣٦ - **السيد الحسيني** (العراق): قال إن الحكومة العراقية، في إطار ما تبذله من جهود لبناء المؤسسات، تسعى إلى ترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي تعتقد أن دعم حقوق الإنسان ورصد احترامها يمكن أن ينهضا بالتنمية السلمية للمجتمع. وقد عدل العراق تشريعاته الوطنية لتتفق والعهود والقرارات ذات الصلة، فسعى للانضمام للاتفاقيات والمعاهدات الدولية وعمل على تطبيقها، وسعى بشكل جاد إلى تقييم هذا العمل وتطويره. ويبذل العراق كل جهد ممكن لتقديم تقاريره الوطنية إلى سلطات حقوق الإنسان ذات الصلة في الوقت المناسب.

٣٧ - وأضاف قائلاً إن بلده وضع ضمن استراتيجيته الأساسية محاربة الإرهاب؛ ولا يزال وفده على ثقة بأن الانتصار على تنظيم داعش الإرهابي سيتحقق بفعل الجهود الوطنية الكبيرة التي تبذلها القوات الأمنية العراقية بمختلف صنوفها من الجيش والشرطة والحشد الشعبي والبشمركة وأبناء العشائر، للقضاء على عصابات داعش الإرهابي - التي تقترف أشنع الممارسات لإيقاع أكبر الأذى بالمدنيين، ومنها استخدام الأطفال الذين قامت بتجنيدهم بالقوة، واستخدام المدنيين العزل دروعاً بشرية، وقتل العوائل التي تسعى للخروج من مناطق الاشتباك.

٣٨ - ومضى قائلا إن الإرهاب يشكل تحدّياً عالميا حقاً وهو خطر على المجتمعات كافة. وفي حقيقة الأمر، فإن منظمات إرهابية ذات أسماء مختلفة قامت، على الصعيد الدولي، بضرب عدد كبير من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. فلا بد أن نعمل كدول أعضاء في الأمم المتحدة على محاربة الإرهاب، وعلى الدول الأعضاء أن تضاعف جهودها من أجل القضاء على جميع الأنشطة الإرهابية. وهذه الأهداف لن يكتب لها النجاح دون وجود بيئة آمنة مستقرة

على الصعيد العالمي. وعلاوة على ذلك، فإن محاربة الإرهاب هي أول الطريق نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة.

٣٩ - **السيد رويز بلانكو** (كولومبيا): قال إن من الضروري مواصلة الحد من عدد القرارات التي يتخذها مجلس حقوق الإنسان وعدد المسائل التي ينظر فيها. فمن شأن ذلك أن يعزز تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان ومتابعتها، فضلا عن أنه يعني إمكانية توجيه المزيد من الاهتمام صوب البنود المدرجة في جدول الأعمال، وتحقيق الاستخدام الأمثل للقدرات المتوافرة، سواء على الصعيد الوطني وعلى صعيد الأمم المتحدة. ومن بين الإجراءات التي ينبغي أن يوليها المجلس أولوية اتخاذ أي تدابير لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تعهدت فيها الدول الأعضاء بعدم ترك أحد متخلفاً عن الركب.

٤٠ - وأضاف قائلاً إن الخلاف جزء أصيل من أي حوار متعدد الأطراف في أي منتدى، ومجلس حقوق الإنسان ليس استثناءً. فينبغي ألا تكون هناك خشية من وجود اختلافات، بل ينبغي أن تُعتبر هذه فرصاً لإجراء مناقشة بناءة حاسمة تيسر تحقيق توافق في الآراء بصورة تدريجية على أساس احترام حقوق الإنسان للجميع، والإقرار بأهمية تعزيزها. وفي هذه الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء مجلس حقوق الإنسان، ندعو الدول إلى تفادي الاستقطاب، ومواصلة تعميق الحوار والتعاون، وتعزيز المجلس ليتسنى له المضي قدماً في الدفاع عن حقوق الإنسان للجميع وحمايتها وتعزيزها.

٤١ - **السيد زيمني** (كازاخستان): قال إن الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء مجلس حقوق الإنسان جاءت في وقت يتسم بازدياد التوتر وعدم الاستقرار، وبنشوب نزاعات مسلحة عنيفة، وأزمات إنسانية خطيرة وشن هجمات إرهابية متعددة على الصعيد الدولي، وقد ظلت هذه المسائل تحتل صدارة جدول أعمال المجلس طوال عام ٢٠١٦. وعقد المجلس عددا قياسيا من الاجتماعات في عام ٢٠١٦، وحدثت زيادة بنسبة ١٠ في المائة تقريباً في عدد النصوص التي اعتُمدت، مقارنة بعام ٢٠١٥.

٤٢ - ومضى قائلاً إن كازاخستان، رغم ذلك، تعرب عن أسفها إزاء ما حدث في السنوات الأخيرة من استقطاب متزايد في عمل المجلس، ويشهد على ذلك العدد المتزايد من القرارات والتعديلات التي تُعرض للتصويت. وكازاخستان ترى أن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الوحيدة للمجلس التي تدعمها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي حين تؤيد كازاخستان آلية الإجراءات الخاصة، فإنها تشدد على أن يسعى المكلفون بولايات، لدى زيارتهم بلدانا معينة وتقييمهم الحالة على أرض الواقع، إلى تنويع مصادر معلوماتهم. وترى كازاخستان، فضلا عن ذلك، أن أية جهود تبذل لترشيد جدول أعمال المجلس وتحسين طرق عمله ينبغي أن تقودها الدول وأن تكون طوعية، وألا تجري التغييرات الموضوعية في عمله إلا في إطار إجراء الاستعراض المقرر وفقا لمجموعة التدابير المتعلقة بالبناء المؤسسي للمجلس.

٤٣ - **السيد حبيب** (إندونيسيا): قال إن عمل المجلس ينبغي أن يسترشد بمبادئ الحياد والمساواة والحوار البناء، وينبغي تجنب الاستقطاب والتسييس. وأشار إلى أن إندونيسيا تطالب مكتب المفوضية بأن يعيد تقييم طرق عمله وآليات الرصد التابعة له قبل أن يجري أي تقييم للدول. وقال إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لا يمكن أن يتحققا إلا بالاحترام المتبادل والتعاون، لا سيما في ما يتعلق بالمسائل غير المعترف بها عالميا أو دوليا، أو بتباين الأعراف والقيم الاجتماعية - الثقافية أو الدينية.

٤٤ - وأضاف قائلاً إن إندونيسيا تجري استعدادات لزيارة تقرر أن يجريها المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية خلال الربع

الأول من عام ٢٠١٧، فضلاً عن زيارة سيجريها المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء في النصف الثاني من عام ٢٠١٧. وأفاد بأنه سيحين أيضا موعد استعراض إندونيسيا في الدورة الأولى من الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠١٧، وهي ترى أن آلية الاستعراض العام الشامل سوف تظل أفضل منهاج يتبع من حيث فائدتها في تقييم مسائل حقوق الإنسان في جميع البلدان على قدم المساواة.

٤٥ - **السيدة مزاكاتو – ديساكو** (جنوب إفريقيا): قالت إن الحوار البناء والتعاون الدولي يساعدان الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ولذلك، فإن مما يثير القلق أن المجلس، على الرغم من أحكام الفقرة ٣٢ من إعلان وبرنامج عمل فيينا، لم يتخذ بصورة متسقة نهجا شاملا وموضوعيا وغير انتقائي بشأن اختيار مسائل حقوق الإنسان للنظر فيها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم تقيد المجلس بنص البناء المؤسسي وبنتائج استعراض مجلس حقوق الإنسان أمر يهدد مصداقيته ويزيد طابع الاستقطاب والتسييس في عمله.

٤٦ - واستطردت قائلة إن من الضروري، على نحو ما هو وارد في الفقرة ٢٥ من إعلان وبرنامج عمل فيينا، بشأن العلاقة بين انتشار الفقر المدقع على نطاق واسع والتمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان، اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل تعميق المعرفة بالفقر المدقع وأسبابه. ومما يثير الانزعاج مفهوم ''النهج القائم على حقوق الإنسان'' المعرّف تعريفا سيئاً، إذ يبدو أنه يستند إلى ترتيب هرمي للحقوق تفقد الحقوق الاجتماعية – الاقتصادية والثقافية بموجبه أهميتها.

٤٧ - ومضت قائلة إن عمل حكومتها مع المجلس يسترشد بمبدأ عدم التمييز. وفي سياق عملها الجاري مع المجلس، سوف تعطي جنوب أفريقيا الأولوية للمبادرات الأربع التالية: وضع معايير تكميلية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ووضع إطار دولي ملزم قانوناً لتنظيم أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وتصحيح الوضع القانوني للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ووضع إطار معياري ملزم قانونا بشأن حقوق الإنسان للشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات تنظيم الأعمال.

٤٨ - **السيد إدريس** (إريتريا): في معرض إشارته إلى أن مجلس حقوق الإنسان أنشئ لأسباب منها القضاء على التلاعب السياسي واعتماد المعايير المزدوجة التي اتسمت بها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان السابقة، قال إن نجاح المجلس يتوقف على تمسكه بمبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وعدم التسييس. بيد أن بعض الدول تصر على التشهير بالدول الأخرى وتجريحها، وتسعى إلى فرض قيمها الخاصة بها، باتباعها ممارسة قائمة على التسييس والمواجهة في تقديم قرارات خاصة ببلدان محددة. فحقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة. بناء على ذلك، ينبغي للمجلس أن يعالج على قدم المساواة جميع الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، وأن يولي أهمية متساوية للحقوق المحمية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتلك التي يحميها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤٩ - ومضى يقول إن المجلس مثقل بالأعباء بسبب العدد المتزايد باطراد للمبادرات الجديدة؛ ثم إن انتشار الإجراءات الخاصة ولجان التحقيق يولّد ضغوطاً إضافية. وأشار إلى أن حكومته لا تزال تدعو إلى أن يكون تمويل مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان من الميزانية العادية للأمم المتحدة، فمن شأن ذلك أن يقضي على احتمالات تسييس عمله.

٥٠ - وأشار إلى إن حكومته تقدّر كثيرا عملية الاستعراض الدوري الشامل، وهي تتخذ خطوات عملية لتنفيذ

التوصيات المقدمة في استعراضها الدوري الشامل الثاني. وقال إن مذكرة التفاهم التي وقعتها الحكومة مع الأمم المتحدة ستدعم إريتريا في تعزيز قدراتها الوطنية والتعجيل بتنفيذ التوصيات. فمن المؤسف أن يستمر بعض البلدان في تقديم قرارات ذات دوافع سياسية بشأن بلدان محددة، أما الولاية الحالية الموجهة ضد إريتريا فهي أمر يدعو إلى الأسف بوجه خاص بالنظر إلى سجل حقوق الإنسان المروّع للدولة التي تقودها. واختتم حديثه قائلاً إن حكومته لا تقبل القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في إريتريا الوارد في تقرير مجلس حقوق الإنسان.

٥١ - **السيدة كريم دوست** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن حكومة بلدها أيدت باستمرار آلية الاستعراض الدوري الشامل بوصفها وسيلة لدعم حقوق الإنسان على أساس من التعاون بدلا من المواجهة. وقد شرعت إيران في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل الثاني بالتعاون الوثيق مع جميع الجهات المعنية ذات الصلة. غير أن من المؤسف، أن بعض البلدان لا تزال تسيّس حقوق الإنسان، محبذةً المواجهة على التعاون. وأشارت إلى أن وفدها يحث الدول الأعضاء على وقف ممارسة التشهير بالبلدان وتجريحها، وهي تنأى بنفسها عن الجزء الوارد في تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/71/53) الذي يتضمن ما يسمى بالقرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية.

٥٢ - وأضافت قائلة إن بلدها لن يعترف بأي ولايات خارج نطاق حقوق الإنسان المعترف بها دوليا، حتى يمتثل مجلس حقوق الإنسان لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويمتنع عن فرض أسلوب حياة واحد ومفاهيم غير توافقية على الآخرين. بيد أن وفد بلدها يتطلع إلى تنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان بشأن الحق في التنمية والتعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، وبشأن حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد، التي تولت تنسيقها حركة عدم الانحياز تحت رئاسة بلدها. وفي معرض إشارتها إلى قرار الجمعية العامة ١٢٧/٦٨، الذي اقترحته إيران، أبرزت المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق مجلس حقوق الإنسان، وهي العمل من أجل زيادة الوعي العالمي بالتهديد الوشيك الذي يشكله الإرهاب، وبتوجيه تحذير إلى مؤيدي الإرهاب.

٥٣ - **السيدة زاليت** (لاتفيا): قالت إن مجلس حقوق الإنسان لا يزال حجر الزاوية في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بمشاركة المجلس السريعة والبناءة في حالات حقوق الإنسان، واعتراضه الشديد على أي محاولات لتحدي وضعه المؤسسي والاختصاصات المسندة إليه. فينبغي أن يسترشد عمله بعالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، وينبغي بذل جهود لإثراء مناقشاته، بتوسيع نطاق المشاركة الفعلية للمجتمع المدني.

٥٤ - ومضت قائلة إن مجلس حقوق الإنسان يواجه تحديات عديدة في صميم كيانه، من قبيل عبء العمل المتزايد، والمحاولات الرامية إلى استقطاب الآراء وتعطيل العمل. ومع ذلك، ينبغي للمركز، لمواجهة تزايد مظاهر العنصرية وكره الأجانب، كالمسيرات الأخيرة القائمة على كره الأجانب التي جرت في الاتحاد الروسي، أن يواصل تركيزه على المسائل الحقيقية لحقوق الإنسان. وأشارت إلى أن بلدها يؤيد جميع الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية المجلس، بطرق منها تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٥٥ - وواصلت حديثها قائلة إن لاتفيا انتُخبت لعضوية مجلس حقوق الإنسان باعتبارها داعية إلى المساواة بين الجنسين وإلى حرية التعبير على الإنترنت وخارجها، وقد سعت إلى تعميم تلك الأولويات ضمن عملها. وقالت إن

حكومة بلدها تقدر كثيرا مشاركة المجتمع المدني بحرية وبدون عوائق، وأعربت عن قلقها إزاء ما يمارس من أعمال انتقامية، على اختلاف أنواعها، ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. وهي تؤيد تماما أعمال الإجراءات الخاصة التي لا غنى عنها في رصد التطورات في مجال حقوق الإنسان، وهي ملتزمة بكفالة أن يكون نظام الإجراءات الخاصة مستقلاً وفعالاً، وأن يعمل لدى الدول الأعضاء من دون عوائق. واختتمت حديثها قائلة إن للاستعراض الدوري الشامل دوراً حاسماً في هذا الصدد، سواء في تذكير الدول الأعضاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وكحافز للتغيير.

٥٦ - **السيدة موتلي** (بوتسوانا): قالت إن الاستعراض الدوري الشامل مكوِّن ناجح في مجلس حقوق الإنسان، إلا أن هناك حاجة، في بداية الدورة الثالثة، إلى زيادة التركيز على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الدورتين الأوليين، وعلى تقديم أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات إلى الدول التي تطلبها. وقالت إن حكومة بلدها استكملت الخطوات التي ستتخذها لتنفيذ التوصيات التي قدمت خلال الدورات السابقة.

٥٧ - وواصلت حديثها قائلة إن على مجلس حقوق الإنسان، في ضوء العدد المتزايد من الأزمات الإنسانية في كل منطقة، أن يظل محايداً، وإن كان عليه أن يمثل حقوق الإنسان لأضعف أعضاء المجتمع الدولي. فقد أحدثت بعض قراراته المواضيعية انشقاقا واستقطابا لا داعي لهما، لأن تلك القرارات لم تولِ اهتماما كافيا للطابع الفريد للتنمية في كل بلد من البلدان وللظروف الاجتماعية والثقافية فيها. ولذلك، أصبح المكلفون بوكالات لدى المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان يواجهون صعوبات شديدة في الاضطلاع بمسؤولياتهم، لأن الدول الأعضاء لا تبدي تعاوناً بشأن المسائل التي لا تحظى بتوافق في الآراء. فمجلس حقوق الإنسان يعتمد على أن تعمل الدول الأعضاء معاً من أجل تحقيق أهداف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعلى ألا تسمح للمصالح الفردية بأن تعكّر صفو ممارستها مسؤوليتها عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ودعت إلى تخصيص موارد إضافية لمجلس حقوق الإنسان ليضطلع بعبء العمل المكثف المنوط به.

٥٨ - **السيد أموروس نونيز** (كوبا): قال إنه يتوجب ألاّ يسمح للمعايير المزدوجة، وأساليب المواجهة والتلاعب السياسي، التي اتسمت بها أعمال لجنة حقوق الإنسان السابقة أن تترسخ في مجلس حقوق الإنسان. فينبغي أن يقوم عمله على التعاون والحوار المحترم، لا على الانتقائية والتلاعب السياسي. وأشار إلى أن الاستعراض الدوري الشامل أصبح هو الآلية العالمية الوحيدة لإجراء تحليل شامل لحالات حقوق الإنسان في أي بلد. فهو يشكل العنصر الرئيسي المختلف عما كان لدى اللجنة، وقد أثبت أنه أفضل طريقة لضمان تحقيق تعاون دولي بشأن حقوق الإنسان على أساس الحوار البناء واحترام مبادئ العالمية والموضوعية والحياد وعدم الانتقائية. فينبغي أن تَحترِم الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات هذه المبادئ، وأن تتقيد بمدونة قواعد السلوك للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

٥٩ - وأضاف قائلاً إن على المجلس أن يدعو إلى إقامة نظام ديمقراطي واقتصادي وسياسي دولي عادل يستعاض به عن النظام الحالي الجائر والحصري؛ وأن ينهي التدابير القسرية الانفرادية والحصار المفروض على كوبا على مدى ما يزيد عن ٥٠ سنة؛ وأن يعطي الأولوية للإقرار بالحق في التضامن الدولي، من أجل تهيئة الظروف المثلى لمعالجة الأزمات العالمية

الخطيرة في المجالات الاقتصادية والمالية والمتعلقة بالطاقة والبيئة والغذاء.

٦٠ - واختتم حديثه قائلاً إن كوبا تظل ملتزمة بتعزيز جميع حقوق الإنسان واحترامها. وسوف تواصل تعزيز الحق في تقرير المصير والسلام والتنمية والغذاء؛ وستعمل من أجل مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب وغيرها من أشكال التمييز؛ وستسعى إلى كفالة إعمال الحقوق الثقافية واحترام التنوع.

٦١ - **السيد جوشي** (الهند): قال إن قوة مجلس حقوق الإنسان تكمن في التقيد بمبادئ العالمية، والشفافية، والحياد، والموضوعية، وعدم الانتقائية، والحوار الدولي البناء. والاستعراض الدوري الشامل هو دليل يشهد على حقيقة تلك المبادئ. فقد حقق الاستعراض نجاحا ملحوظا في تشجيع الدول الأعضاء على الاعتراف بالثغرات القائمة ومعالجتها في مجال حماية حقوق الإنسان، ثم تطوّر ليصبح عملية ذات قيمة عالية، وذلك أمر جدير بأن يعزَّز باستمرار. وأشار إلى أن الإجراءات الخاصة مهمة أيضا، شريطة أن يظل المكلفون بولايات مستقلين ومحايدين بما يكفي للاضطلاع بمهامهم على نحو مسؤول وفقا لولاياتهم.

٦٢ - ومضى قائلاً إن جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان يبدو مرة أخرى أنه أصبح خلافياً؛ فهناك حاجة إلى اتباع نهج بناء وغير تصادمي بقدر أكبر يراعي الشواغل الحقيقية والقيود في القدرات التي تواجهها الدول الأعضاء، ويعترف بأولوية بذل جهود على الصعد الوطنية لدعم حقوق الإنسان.

٦٣ - واختتم حديثه قائلا إن على المجتمع الدولي اتخاذ موقف حازم لا لبس فيه ضد الإرهاب، الذي برز بوصفه أحد التهديدات الرئيسية للتمتع الكامل بحقوق الإنسان. فأسلوب الحياة الديمقراطية هو أمر راسخ مسلّم به لدى أكثر من بليون هندي، يوفر الحماية لحقوقهم الإنسانية ويعززها مجتمع ديمقراطي تعددي علماني، وجهاز قضائي محايد ومستقل، ومجتمع مدني مفعم بالحيوية، ووسائط إعلام حرة، ومؤسسات مستقلة لحقوق الإنسان. لقد أثبتت الهند، باحترامها المبادئ المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التزامها بمفهوم تحقيق مجتمع عادل ومنصف.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧:٠٠.